

تتشرف كلية الدراسات العليا وكلية القانون بدعوتكم لحضور

مناقشة رسالة الماجستير

العنوان

حقوق المشتبه فيه في قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي والقانون الإنجليزي
(دراسة مقارنة)

للطالب

فيصل صالح الخوري

المشرف

د. أبو الوفا محمد أبو الوفا، قسم القانون العام
كلية القانون

المكان والزمان

05:00 عصراً

الاثنين، 18 نوفمبر 2019

مبنى كلية القانون طلاب، قاعة الاجتماعات (1005) بالطابق الأول

الملخص

تتناول هذه الدراسة حقوق المشتبه فيه في مرحلة الاستدلال من خلال دراسة مقارنة بين قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي بالنظام البريطاني، وذلك بعرض سير الدعوى الجزائية فيهما، وكفالة حقوق المشتبه فيه، وآلية ذلك في كلا النظامين، وبيان ما إذا استطعنا تحقيق الموازنة بين الحقوق والحريات الفردية وحق المجتمع بحفظ أمنه واستقراره.

ولقد حاولت الدراسة الإجابة على هذه الإشكالية من خلال تقسيم البحث إلى مبحث تمهيدي هو: ماهية مرحلة الاستدلال وصولاً إلى ماهية المشتبه فيه التطرق إلى معرفة ذلك لغةً و فقهاً، ثم تعريفها في الاتفاقيات الدولية والتشريعات الأجنبية والعربية، أما الفصل الأول فيتناول حقوق المشتبه فيه قبل وبعد تقييد حريته، والفصل الثاني فإنه خصص لبيان دور النيابة والقضاء في كفالة حقوق المشتبه فيه والآثار المترتبة على ذلك.

ولم يكن المراد من هذه الدراسة إيجاد مصطلح المشتبه فيه فلا عبرة باللفظ بل بالمحتوى الذي يُفرغه على أرض الواقع فنحن نسعى لغاية قانونية واقعية لا غاية لغوية؛ فلا يفيد لفظ رقيق مع حقوق مهكرة أو غير موجودة، وكان مقصودنا من هذه الدراسة تمييز الحقوق الذي يتمتع بها الشخص أيًا كانت تسميته في مرحلة جمع الاستدلال عن الحقوق المصانة والمكفولة في مرحلة التحقيق الابتدائي أو النهائي. وقد أنهينا البحث بخاتمة اشتملت على أهم النتائج والتوصيات.

كلمات البحث الرئيسية: المشتبه فيه، حقوق المشتبه فيه، مأمور الضبط القضائي، الدور الرقابي النيابة والقضاء، قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي رقم 35 لسنة 1992م والقانون البريطاني.